

بالمغرب والسيدات والسادة المستشارين أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل والسيد المستشار خالد السطي.

وعليه، أعطي الكلمة الآن في حدود ثلاث دقائق لواضعي هذا المقترح القانون، والكلمة لأحد مقدمي المقترح من طرف الاتحاد المغربي للشغل، من تـمـا، تفضلي، الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، عاد من بعد الاتحاد المغربي للشغل، أستسمح.

#### المستشارة السيدة هناء بن خير:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، لتقديم مقترح القانون الذي تقدم به فريقنا، والمتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي الإدارات العمومية، وإنها للحظة هامة وأساسية أن نجتمع اليوم في هذه الجلسة الدستورية للمصادقة على مقترح قانون يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعاون الإدارات العمومية.

ومن مظاهر تلك الأهمية أن موضوع هذا المقترح يهم الموظفين والموظفين، ولذلك فإنه لا يسعنا إلا التعبير عن الاعتزاز الكبير بالعطاءات الكبيرة وبالعمل الوطني الذي تقوم به شغيلة الإدارات العمومية، خصوصا وأنها عانت الكثير خلال السنوات الماضية، بفعل العديد من التدابير والإجراءات الموازناتية التي اتخذت، والتي كان لها انعكاس سلبي على قدرتها الشرائية، وهو الأمر الذي تفافق - ومع كامل الأسف - بسبب تداعيات الجائحة وتداعيات ارتفاع العديد من المواد في السوق الدولية على بلادنا.

لذلك، فإننا إذ نتمن جواب الحكومة الخلاق ومع هذه المقترحات الثلاث، وإننا ندعو إلى اتخاذ مزيد من التدابير ذات الصلة بحماية وتعزيز المنظومة الاجتماعية للموظفات والموظفين.

وعطفا على كل ذلك، فإننا إذ نشيد بالتعاون المثمر وروح التوافق التي سادت أشغال لجنة التعليم وكذا اللجنة التقنية المنبثقة عنها، قصد الوصول إلى صيغة موحدة لهذا المقترح، وهو الأمر الذي يعكس النتائج المهمة التي يمكن بلوغها إذا تم تغليب روح التوافق والتعاون.

السيد الرئيس،

لقد أخذت نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على عاتقها، ومنذ أن كانت الدافع الدائم والمستमित عن الحقوق العادلة والمشروعة لموظفي ومستخدمي الإدارات العمومية، وسوف تستمر في ذلك انطلاقا من قناعتها

#### محضر الجلسة رقم 048

التاريخ: الثلاثاء 5 ذو الحجة 1443 هـ (5 يوليوز 2022م).

الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثنائي عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثالثة والثلاثين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

- مقترح قانون يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعاون الإدارات العمومية".

السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على "مقترح قانون يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعاون الإدارات العمومية".

وقبل الشروع في مناقشة مقترح القانون المدرج في جدول هذه الجلسة، أود أن أتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لكل من رئيس وأعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية والسيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على الجهود التي بذلوها في سبيل الدراسة المعمقة لمقترح القانون المسجل في جدول أعمال هذه الجلسة.

وهي فرصة أيضا للتنويه وتهنئة جميع مكونات المجلس على المساهمة في إنجاح هذه المبادرة البرلمانية، التي ستمكن من إخراج هذا المولود المؤسساتي الجديد، وهو ما يعكس تخصص مجلس المستشارين في القضايا الاجتماعية، لاسيما وأن مقترح هذا القانون هو الأول من نوعه الذي سيصادق عليه مجلسنا في ظل الولاية التشريعية الجارية.

وقبل أن أعطي الكلمة لمقدمي مقترح القانون القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعاون الإدارات العمومية، أود أن أذكر بأن هذا المقترح القانون هو ثمرة دمج وتوفيق بين مضمين ثلاثة مقترحات قوانين تجمعها وحدة الموضوع، تقدم بها كل من السيدات والسادة المستشارين أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين

مستوى التغطية الصحية التكميلية، إحداث نوادي رياضية، تملك سكن رئيسي، التقاعد التكميلي والاستفادة من إعانات مادية وكذا المساهمة في تنمية السياحة الداخلية والعدالة المجالية.

وفي هذا الإطار، يأتي هذا المقترح قانون لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية، وهو سيحقق إلى حد كبير الإنصاف والمساواة بين كافة الموظفين والمتقاعدين، وسيتمكن جميع العاملين بالمؤسسات الوزارية والإدارية المعنية بما فيها المنخرطون وأزواجهم وأبنائهم الذين هم تحت كفالتهم من مختلف الخدمات الاجتماعية والثقافية والرياضية والترفيهية. وشكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.  
الكلمة للسيد المستشار السي خالد سطي.

**المستشار السيد خالد السطي:**

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مقترح قانون يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية.

في البداية، لا بد من توجيه الشكر للحكومة على تجاوزها مع المقترح الذي تقدم به الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب ثم الإخوة في الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب، كما نشكر طبيعة الحال اللجنة التي اشتغلت على تقريب وجهات النظر من أجل إخراج مسودة مشتركة في إطار التوافق.

**السادة الحضور الكرام،**

تكثسي الأعمال الاجتماعية المقدمة للموظفين والموظفات أهمية كبيرة لتحفيز الموارد البشرية والرفع من القدرة الإنتاجية، ولذلك سعت الحكومات المتعاقبة على تنظيم هذا المجال بإحداث مؤسسات للأعمال الاجتماعية بمختلف القطاعات، غير أن الطابع المركزي أو الوطني لبعض القطاعات والإدارات وقلة مواردها البشرية جعلها تبقى خارج دائرة اهتمام الحكومات، مما حرم العاملين بهته القطاعات من مؤسسات للأعمال الاجتماعية على غرار نظرائهم بقطاعات أخرى والاكتفاء بجمعيات فقط غير قادرة على تعبئة الموارد المالية الكافية للنهوض بالعمل الاجتماعية، الشيء الذي يؤثر على جودة الخدمات المقدمة لهم، فالقطاعات ذات الامتداد المحلي تتوفر على أعداد معتبرة من الموظفين يمكن مؤسسات الأعمال الاجتماعية التابعة لها من التوفر على إمكانات مالية مقدرة تساهم في توفير خدمات ذات جودة معتبرة، في مقابل ضعف استفادة موظفي القطاعات الإثنى عشرة المعنية.

الراسخة بأن الموظف والمستخدم هم عصب الإدارة العمومية، والذين حملوا على عاتقهم ومنذ عقود الإسهام الكبير في بناء الإدارات العمومية للدولة المغربية.

وفي هذا الإطار، وقصد النهوض بالأوضاع الاجتماعية لهم، يأتي مقترح القانون هذا والذي سيكون الإدارة العمومية التي لا تتوفر على مؤسسة للأعمال الاجتماعية من خدمات هذه المؤسسة. وشكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لأحد مقدمي المقترح من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

**المستشارة السيدة مينة حمداني:**

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد جاءت مبادرة هاد المقترح قانون بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل، انسجاما مع اقتناعه الراسخ بكون الاهتمام بالعنصر البشري هو المدخل الأساسي لأي إصلاح للمرفق العمومي وللارتقاء بالخدمة العمومية لكي تضطلع بدورها في خدمة المواطنين والمواطنات، بما يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

كما يأتي في إطار نضال منظماتنا المستميت وترافعها القوي أمام السلطات الحكومية منذ سنوات، لا سيما خلال الجولة الحالية من الحوار الاجتماعي بلجنة القطاع العام التي انطلقت إشغالها في تاسع مارس 2020 من أجل تميم الأعمال الاجتماعية، لكي يتسنى لكافة الموظفين والموظفات الذين لا يستفيدون من هذه الخدمات أو يستفيدون منها بشكل لا يرقى إلى طموحاتهم وتطلعاتهم، الولوج لخدمات اجتماعية ذات جودة، إسوة بزملائهم في باقي القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، التي باتت تتوفر على مؤسسات اجتماعية، وذلك بإمكانيات مادية وبشرية كفيلة بتقديم خدمات اجتماعية مرضية، كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الاجتماعية الأخرى، وذلك تماشيا مع مبادئ الدستور المتعلقة بالإنصاف والمساواة وبتعزيز الحماية الاجتماعية للموظفين، ناهيك عن الأهمية التي يكتملها خلق مؤسسات أعمال اجتماعية على مستوى ديمقراطية وحكامة الخدمات الاجتماعية الممولة من طرف المال العام.

**السيدة الوزيرة،**

لقد أبانت التجربة عن الدور الكبير الذي تلعبه هذه المؤسسات في خلق وتقوية ثقافة الانتباه وتقوية الروابط الإنسانية والاجتماعية والعملية بين المستفيدين من هذه المؤسسات والارتقاء بأوضاعهم الاجتماعية على

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار النهج المعتمد من طرف الحكومة الراي إلى الافتتاح على مؤسسة البرلمان وتطوير العلاقة معها والتفاعل الإيجابي مع المبادرات التشريعية، ونظرا لوحدة موضوع مقترحات القوانين ومشروع القانون وتقارب مضمونها، اقترحت الحكومة أن تتم دراستها مجمعة وإعداد الصيغة متوافق بشأنها تكون ثمرة توافق وتعاون مشترك بين مجلس المستشارين والحكومة، الغاية منه تجويد النص وتدقيق وضبط مواده.

هكذا، يمكن الإجماع على الأهمية الراهنة لهذا المقترح التي يستمدها من الدستور وتؤكد هاذ التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الواردة في خطاب الذكرى 19 لتربع جلالتة على عرش أسلافه المنعمين، حيث يحظى الشأن الاجتماعي بأهمية وانشغال بالغين لدى صاحب الجلالة من منطلق حرص جلالتة على تعزيز الحماية الاجتماعية لكافة المواطنين والمواطنات، بما يصون كرامتهم ويحفظ الأمن الاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن مقترح القانون المعروض على أنظاركم يرمي إلى إحداث مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية التي لا تتوفر على مؤسسة للأعمال الاجتماعية، والتي يبلغ عددها 12 قطاع وزارتي، اليوم كائنة تقريبا 10.000 موظف اللي ما عندهم مؤسسة، وبهذا القانون إن شاء الله غادي تولى عندهم مؤسسة ديال الأعمال الاجتماعية، واحنا عارفين بالأهمية الكبيرة اللي تتقوم بها هذه المؤسسات في حياة الموظفين والأعوان، من ناحية الصحة والتعليم والاصطيف واقنتاء السكن، هذه واحد المرحلة كبيرة، وتنشكرو مقترحات القانون اللي جاونا، وهذا واحد الحاجة كبيرة تتعطى إن شاء الله للموظفين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لاشك في أن إحداث مؤسسة مشتركة لفائدة هذه القطاعات من شأنه أن يقلص التفاوتات المسجلة حاليا على مستوى نوعية الخدمات المقدمة، ويضمن مبدأ المساواة بين الموظفين.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لمولانا المنصور بالله جلالة الملك محمد السادس، أعزه الله ونصره. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لمقررة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لتقديم تقرير اللجنة حول مقترح القانون، المستشارة السيدة هند غزالي، مع العلم بأنه

واستحضارا لمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص المنصوص عليها في الدستور، واعتبارا للتباين في الاستفادة من خدمات مؤسسات الأعمال الاجتماعية بين الموظفين، وسعيا إلى تقوية جسور الأخوة والتعاون بين موظفي القطاعات الحكومية والمؤسسات والإدارات ذات طابع الإداري، وبطبيعة الحال معهم المؤسسات العمومية تحت الوصاية، كل هذا بطبيعة الحال يأتي مقترح هذا المقترح أو بادرنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب منذ فبراير المنصرم إلى تقديم مقترح قانون يقضي بتجاوز هذا الخصاص الحاصل في الخدمات الاجتماعية المقدمة لموظفي هذه المؤسسات، على أن تستفيد من الخدمات الاجتماعية على غرار باقي القطاعات الأخرى.

وتنمي التوفيق للجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للحكومة، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة غيتة مزور، الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال

الرقمي وإصلاح الإدارة:

الحمد لله والصلوة والسلام على مولانا رسول الله.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسعدني أن ألتقي بكم اليوم بمناسبة الدراسة والتصويت على مقترح القانون المتعلق بـ"إحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية"، الذي صادقت عليه بالإجماع لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلسكم الموقر يوم الأربعاء 29 يونيو 2022.

وأود بهذه المناسبة أن أعبر للسيدات والسادة أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية وأعضاء اللجنة الفرعية المنبثقة عنها عن خالص تقديري للمجهودات التي بذلوها والتي أثمرت نتائجها الصيغة التوافقية المعروضة على حضراتكم.

وللإشارة، فإن مقترحات القوانين التي توصلت بها الحكومة ومشروع القانون المعد من طرفها تهدف كلها إلى تعزيز الحماية الاجتماعية للموظفين والأعوان العاملين بالإدارات العمومية وتعميم استفادتهم من الخدمات الاجتماعية والنهوض بمنهجية العمل الاجتماعي وعقلنته، إخضاعه بمبادئ وقيم الحكامة الجيدة والارتكاز على قواعد التدبير الحديث في تسييره والرقى بجودة الخدمات الاجتماعية وجعلها في مستوى تطلعات المنخرطين.

السيد الرئيس المحترم،

المادة 14:	التقرير وزع ورقيا وإلكترونيا. شكرا.
الموافقون بالإجماع.	
المادة 15:	أفتح الآن باب المناقشة كما تم الاتفاق. مناقشة مكتوبة؟ .. يعني توزع مكتوبة مرحبا.
الموافقون بالإجماع.	
المادة 16:	إذن تنتقل للتصويت حاليا على مواد مقترح القانون كما وافقت عليه اللجنة:
الموافقون بالإجماع.	
المادة 17:	المادة 1:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 18:	المادة 2:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 19:	المادة 3:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 20:	المادة 4:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 21:	المادة 5:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 22:	المادة 6:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 23:	المادة 7:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 24:	المادة 8:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 25:	المادة 9:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 26:	المادة 10:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 27:	المادة 11:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 28:	المادة 12:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
أعرض مقترح القانون برمته للتصويت:	المادة 13:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.

والتقاعد التكميلي وتملك سكن رئيسي والاصطياف والاستفادة من إعانات مالية مباشرة ودعم تدرس بنات وأبناء الموظفين.  
ولهذه الاعتبارات، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب على هذا المقترح قانون.

## (2) مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات و السادة الوزراء المحترمين،

السيدات و السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة مقترح قانون يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعاون الإدارات العمومية.

السيد الرئيس،

بداية، لابد من التنويه أن قبول الحكومة لهذا المقترح فهي تعطي مثالا على رحابة أفقها التشريعي وعلى أن كل مبادرة تشريعية جادة تهدف إلى تطوير المنظومة القانونية وتنظيم المرفق العام خدمة للمواطن، فإنها تستجيب لها بكل تلقائية وعفوية.

إننا في الفريق الاستقلالي واعون كل الوعي بحاجة الإدارات العمومية ذات الطبيعة المركزية إلى مؤسسة للأعمال الاجتماعية تعنى بالشأن الاجتماعي للموظف، الذي يعاني من مجموعة من الصعوبات، لاسيما الموظف البسيط ما دون السلم العاليا، فهذه المؤسسة ستساهم في تحسين الوضعية الاجتماعية للموظفين عبر الدعم الاجتماعي على مستوى التطبيق والاستشفاء وعلى مستوى السكن بمنح التسهيلات الضرورية بشروط تفضيلية، وعلى مستوى القروض من أجل السكن، ودعم الأبناء بدعم تشجيع تدرسهم، وعلى مستوى دعم التنقل للمؤمن وأبنائه وزوجته، ناهيك عن الاستفادة من دعم خاص لأداء مناسك الحج، ومنح تدرس الأبناء بالخارج، و مجموعة من القضايا المتعلقة بالترفيه والرياضة، وكل ما له علاقة بالشأن الاجتماعي على غرار باقي مؤسسات الأعمال الاجتماعية بقطاعات أخرى.

يشار إلى أنه حسب هذا المقترح، فإن هذه المؤسسة ستشجع مشاريع سكنية وإحازها لفائدة المنخرطين وتمكهم من الاستفادة من القروض الاستهلاكية ومن الخدمات البنكية بشروط تفضيلية، وذلك بإبرام اتفاقيات بين المؤسسة والبنوك، وكذا مع مؤسسات التمويل، مما سيخفف على الموظف بعض الأعباء التي كانت وما زالت تثقل كاهله.

فقبول هذا المقترح المتعلقة بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعاون الإدارات العمومية، يحسب لهذه الحكومة، وينضاف إلى مجموعة من قراراتها ومبادراتها الاجتماعية، إلا أنه لا

إذن، وافق مجلس المستشارين على مقترح قانون يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعاون الإدارات العمومية.  
شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

المحقق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

## (1) مداخلة المستشار السيد لحسن الحسناوي، باسم فريق الأصالة والمعاصرة:

في البداية، نود التأكيد في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، على أهمية هذا المقترح قانون الذي يهدف إلى إحداث مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعاون الإدارات العمومية التي لا تتوفر على مؤسسة للأعمال الاجتماعية، بغاية تعميم الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والنهوض بمنهجية العمل الاجتماعي وعقلنته، بإخضاعه لمبادئ الحكامة، والرقي بنوعية وجود الخدمات الاجتماعية لتستجيب لتطلعات المنخرطين.

لقد أبانت التجربة في هذا المجال، عن الدور الكبير الذي تلعبه مؤسسات الأعمال الاجتماعية في خلق وتقوية ثقافة الانتماء وتقوية الروابط الإنسانية والاجتماعية والعلمية بين المستفيدين من هذه المؤسسات، والارتقاء بأوضاعهم الاجتماعية.

وما ينبغي التأكيد عليه أيضا، هو أن هذا المقترح قانون يجد أساسه الشرعي في تنزيل مبادئ الدستور المتعلقة بالإنصاف والمساواة وتكافؤ الفرص، وفي تعزيز الحماية الاجتماعية للموظفين، لاسيما في ظل الورش الوطني الذي أطلقه صاحب الجلالة حفظه الله ونصره، المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية الذي يعد أولوية وطنية بامتياز، كما يندرج في إطار الجهود الرامية إلى تهمين العنصر البشري وتحسين الوضعية المادية والاجتماعية، عبر تمكينه من الولوج إلى مختلف الخدمات الاجتماعية والصحية والسكنية والترفيهية المتنوعة والنوعية التي تقدمها مؤسسة الأعمال الاجتماعية، باعتبار العنصر البشري هو حجر الأساس والعمود الفقري لتطوير الخدمة العمومية والارتقاء بالأدوار التنموية الملقاة على عاتق المرافق العمومية في مغرب اليوم.

وإذ نعتز في فريق الأصالة والمعاصرة، بهذا المكسب الاجتماعي المهم الذي سيساهم لا محالة في تحسين دخل الموظفين والموظفات، كما أننا نعتبره لبنة جديدة ستساهم في تقوية الحماية الاجتماعية للموظفين، والارتقاء بوضعيتهم المادية والاجتماعية على مستوى التغطية الصحية التكميلية

المالية الكفيلة بتقديم خدمات اجتماعية لفئات عريضة من الموظفين والموظفات، مما أضع عنها فرص إحداث مؤسسات للأعمال الاجتماعية. وتحقيقا لرهانات الإنصاف والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الموظفين والموظفات في مختلف القطاعات الحكومية والإدارات العمومية، حرص مجلسنا الموقر على تقديم هذا النص التشريعي، لتمكين الإدارات العمومية التي لا تتوفر على مؤسسة للأعمال الاجتماعية من الاستفادة من الأعمال والخدمات المقدمة من طرف المؤسسة المحدثة بمقتضى هذا المقترح.

**السيد الرئيس المحترم،**

إننا في الفريق الحركي بقدر ما نؤكد على أهمية هذه المبادرة التشريعية الهامة، نلح أيضا على ضرورة استمرار مسار إصلاح الإدارة المغربية وتحديثها ورقمنتها وتطوير أساليب تديرها وتحسين ظروف استقبال المرتفقين والرفق بالأوضاع المادية والاجتماعية والمهنية للموظفين، وتقوية قدراتهم العملية من خلال الرفع من وثيرة تكوينهم وتكوينهم المستمر بغية مواكبة التحولات والتطورات، خاصة في المجال التكنولوجي.

كما نؤكد في هذا السياق على ضرورة استحضار المقاربة المحلية في تدبير شؤون هذه المؤسسة الموحدة ليستفيد جميع الموظفين والموظفات في مختلف الجهات من خدماتها.

**السيد الرئيس المحترم،**

هي أيضا مناسبة للمطالبة بالتعجيل بورش الارتقاء بجمعيتي الأعمال الاجتماعية بمجلسي البرلمان إلى مؤسسة واحدة وتمكينها من الاعترادات والوسائل الكفيلة بتأهيل الوضعية الاجتماعية لموظفات وموظفي البرلمان.

**السيد الرئيس المحترم،**

لكل هذه الاعتبارات، واستحضارا أيضا لأهمية العنصر البشري كفاعل أساسي في تحقيق التنمية المنشودة، وكالية مهمة لتنفيذ وتنزيل السياسات العمومية والبرامج والاستراتيجيات الحكومية، سنصوت إيجابا على هذا المقترح، متطلعين إلى ضرورة التعجيل بتنزيله وأجرائه.

وفقنا الله جميعا لخدمة مصلحة الوطن والمواطنين، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

**4) مداخلة المستشار السيدة هناء بن خير، باسم فريق الاتحاد العام**

**للشغالين بالمغرب:**

**السيد الرئيس،**

**السيدة الوزيرة،**

**السادة المستشارون والسيدات المستشارات،**

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم مقترح القانون الذي تقدم به فريقنا والمتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي الإدارات العمومية، وإنها

يزال ينتظرنا الكثير من التدابير والإجراءات حتى تستفيد الفئة الواسعة من المجتمع، ومنتظرنا الكثير على مستوى تكافؤ الفرص، وعلى مستوى الشفافية والنزاهة، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ولا يمكن من هذا المنبر إلا أن نشد على أيدي إخواننا في الفرق والمجموعات التي كان لها شرف السبق وكان لنا شرف الدعم والمتابعة في بسط هذا المقترح في جلستنا التشريعية هته، آملمين ألا يقف الإنتاج والمبادرات التشريعية عند هذا الحد حتى نسهم جميعا في تجويد وتحسين نصوص المجال التشريعي.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

**(3) مداخلة الفريق الحركي:**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين، في إطار مناقشة "مقترح قانون يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية"، وهي مناسبة سانحة لنا لإبراز مواقفنا حول هذا النص التشريعي الهام.

**السيد الرئيس المحترم،**

في مستهل مداخلتنا لا بد أن نتقدم بالشكر الجزيل للحكومة مجسدة في شخص السيدة وزيرة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على تفاعلها الإيجابي مع مقترح إحداث هذه المؤسسة الاجتماعية، والشكر موصول أيضا لفريقي الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب وللمجموعة الاتحاد الوطني للشغل على تفضلهم بتقديم ثلاث مقترحات قوانين، تمهم نفس الموضوع وتتعلق بإحداث نفس المؤسسة الاجتماعية، مما حدا بلجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية باتفاق مع الحكومة، بتشكيل لجنة فرعية من أجل جمع هذه المقترحات وبلورة صياغة توافقية لمقترح قانون واحد، وفي هذا الإطار لا يسعنا في الفريق الحركي إلا أن نثمن عاليا العمل الدؤوب الذي قامت به هذه اللجنة الفرعية، والذي توج بإخراج مقترح قانون متكامل إلى حيز الوجود والذي نحن بصدد مناقشته اليوم.

**السيد الرئيس المحترم،**

كما لا يخفى عليكم، أضحيت الأعمال والخدمات الاجتماعية المقدمة للموارد البشرية بمختلف فئاتها، والعاملة في شتى القطاعات الحكومية والإدارات العمومية، حافزا محما للرفع من مردوديتها وقدراتها الإنتاجية، غير أن الطابع المركزي لبعضها وفاة مواردها البشرية، جعلتها خارج اهتمامات الحكومات والمرشع، مكنتية بجمعيات لا حول لها ولا قوة وغير قادرة على تعبئة الموارد



كما نشيد بالأجواء الإيجابية التي طبعت أطوار مناقشة مقترح هذا القانون، سواء داخل اللجنة المختصة، أم أمام اللجنة التقنية المنبثقة عنها، وكذا بالتفاعل الإيجابي للحكومة مع هذا المقترح، الذي يعتبر أول مقترح قانون يتقدم به أعضاء المجلس ويستكمل مسطرته التشريعية بالتصويت الإيجابي عليه خلال هذه الولاية التشريعية.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن مقترح هذا القانون يهدف إلى "إحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعاون الإدارات العمومية" التي لا تتوفر على هذا الجيل الجديد من المؤسسات، وذلك بغاية تحقيق الإنصاف والمساواة بين الموظفين والمتقاعدين والرقى بوضعيتهم الاجتماعية.

وحيث أن النهوض بالأوضاع الاجتماعية للعاملين والمستخدمين يشكل محور اهتمام الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بحيث تشكل لدينا القناعة بأن الرقى بأوضاع الموارد البشرية وتحفيزها من شأنه أن ينعكس على المردودية الإنتاجية لديها، لذلك فإننا نثمن هذا التوجه في إحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للأعمال الاجتماعية. وسنصوت بالإيجاب على مقترح هذا القانون. والسلام عليكم ورحمة الله.

#### (6) مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

يشرفني أن تناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة ثلاث مقترحات قوانين تتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي الإدارات العمومية وما أفضت إليه اللجنة الفرعية من وضع صيغة موحدة لنص متوافق عليه، صادقت عليه لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بالإجماع.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

بداية من مطلع سنوات الثمانينات، شرعت القطاعات الوزارية في توفير اعتمادات مالية ترصد لدعم ومساعدة جمعيات الأعمال الاجتماعية التي يؤسسها الموظفون والمستخدمون في إطار مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر بتاريخ 3 جادى الأولى 1378 المتعلق بتأسيس الجمعيات، بغية توفير خدمات اجتماعية لفائدتهم، راسمة بذلك سياسة اجتماعية محتشمة بقطاع الوظيفة ستظل موسومة منذ نشأتها بالتفاوت الصارخ بين القطاعات الوزارية، ما بين قطاعات كبرى توفر لجمعيات

للحظة هامة وأساسية أن نجمع اليوم في هذه الجلسة الدستورية للمصادقة على مقترح قانون يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعاون الإدارات العمومية.

ومن مظاهر تلك الأهمية أن موضوع هذا المقترح يهم الموظفين والموظفات، ولذلك فإنه لا يسعنا إلا التعبير عن الاعتزاز الكبير بالعطاءات الكبيرة وبالعمل الوطني الذي تقوم به شغيلة الإدارات العمومية، خصوصا أنها عانت الكثير خلال السنوات الماضية بفعل العديد من التدابير والإجراءات الموازناتية التي اتخذت والتي كان لها انعكاس سلبي على قدرتها الشرائية وهو الأمر الذي تفاقم مع كامل الأسف بسبب تداعيات الجائحة وتدابير ارتفاع العديد من المواد في السوق الدولية على بلادنا.

لذلك، فإننا إذ نثمن تجاوب الحكومة الخلاق مع هذه المقترحات الثلاث، فإننا ندعو إلى اتخاذ مزيد من التدابير ذات الصلة بحماية وتعزيز المنظومة الاجتماعية للموظفين والموظفات.

وعطفا على كل ذلك، فإننا إذ نشيد بالتعاون المثمر وروح التوافق التي سادت أشغال لجنة التعليم وكذا اللجنة التقنية المنبثقة عنها، قصد الوصول إلى صيغة موحدة لهذا المقترح، وهو الأمر الذي يعكس النتائج المهمة التي يمكن بلوغها إذا تم تغليب روح التوافق والتعاون.

السيد الرئيس،

لقد أخذت نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على عاتقها - ومنذ أن كانت - الدفاع الدائم والمستमित عن الحقوق العادلة والمشروعة لموظفي ومستخدي الإدارات العمومية، وسوف تستمر في ذلك انطلاقا من قناعاتها الراسخة بأن الموظف (ة) والمستخدم (ة) هم عصب الإدارة المغربية والذين حملوا على عاتقهم ومنذ عقود الإسهام الكبير في بناء الإدارات العمومية للدولة المغربية، وفي هذا الإطار وقصد النهوض بالأوضاع الاجتماعية لهم يأتي مقترح القانون هذا.

#### (5) مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التي نخصصها للدراسة والتصويت على "مقترح قانون يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعاون الإدارات العمومية".

وهي مناسبة تعبر فيها عن اعتزازنا بفعالية المبادرة التشريعية للمجلس، سيما في المجال الاجتماعي الذي يشكل إحدى أولويات الاختصاص التشريعي للمجلس ومحددة لهويته وخصوصية تركيبته.

العمومية، واستحضارا لمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص المنصوص عليها في الدستور، واعتبارا للتباين في الاستفادة من خدمات مؤسسات الأعمال الاجتماعية بين الموظفين، وسعيا إلى تقوية جسور الأخوة والتعاون بين موظفي القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

#### السيدة الوزيرة المحترمة،

تكتسي الأعمال الاجتماعية المقدمة للموظفين والموظفات أهمية كبيرة لتحفيز الموارد البشرية والرفع من القدرة الإنتاجية، ولذلك سعت الحكومات المتعاقبة على تنظيم هذا المجال بإحداث مؤسسات للأعمال الاجتماعية بمختلف القطاعات.

غير أن الطابع المركزي لبعض القطاعات والإدارات وقلة مواردها البشرية جعلها تبقى خارج دائرة اهتمام الحكومات، مما حرم العاملين بهذه القطاعات من مؤسسات للأعمال الاجتماعية، والاكتفاء بجمعيات فقط غير قادرة على تعبئة الموارد المالية الكافية للنهوض بالأعمال الاجتماعية، الشيء الذي يؤثر على جودة الخدمات المقدمة لهم.

فالقطاعات ذات الامتداد المحلي تتوفر على أعداد معتبرة من الموظفين يمكن مؤسسات الأعمال الاجتماعية التابعة لها من التوفر على إمكانيات مالية مقدر، تسهم في توفير خدمات ذات جودة معتبرة، في مقابل ضعف استفادة موظفي الوزارات والإدارات ذات الطابع المركزي.

#### السيدة الوزيرة المحرمة،

لا يفوتني في هذا الإطار التنويه بأجواء المسؤولية والجدية التي طبعت أشغال اللجنة التقنية المنبثقة عن لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، والتي انكبت على مدى عدة أيام بمعية ممثلين عن الوزارة على إعداد مسودة مشتركة للمقترحات الثلاث المقدمة من طرف الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والاتحاد المغربي للشغل، استحضرت بالأساس مصلحة موظفي وأعوان الإدارات العمومية.

ومن بين أهداف هذه المؤسسة التي تهم 12 إدارة عمومية، تشجيع السكن لفائدة المنخرطين، وضع تصور لنظام تقاعد تكميلي، ووضع نظام للتغطية الصحية التكميلية، بالإضافة إلى وضع نظام للادخار يمكن المؤسسة من إبرام اتفاقية تهدف إلى ضمان تغطية بعض أو مجموع المصاريف اللازمة لمتابعة أبناء المنخرطين للدراسات العليا.

كما تهدف أيضا إلى تقديم خدمات النقل والإسعاف الطبي والحج والعمرة، وتقديم أنشطة ثقافية ورياضية بتنسيق وتعاون مع الهيئات العامة والخاصة، وتقديم إعانات مادية للمنخرطين وغيرها من الخدمات التي سيكون لها لا محالة انعكاس إيجابي على المنخرطين وأسرتهم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

موظفيها موارد مالية وإمكانيات مادية تمكنها من تقديم خدمات اجتماعية في أرقى مستوى، وبين قطاعات صغرى بخدمات في حدها الأدنى.

وبالرغم من ذلك، فإن مستوى مردودية العديد من هذه الجمعيات التي التزمت بقواعد التدبير الديمقراطي قد عرف تطورا مضطربا، وأضحى يوسع من سلة الخدمات التي يقدمها للمنخرطين ويفضل التراكم المالي الذي حققته أصبحت هذه الجمعيات تتوفر على عقارات وممتلكات مسخرة لخدمة المنخرطين.

وقد ظهر في السنوات الأخيرة جيل جديد من مؤسسات للأعمال الاجتماعية بدأت تغطي أغلب القطاعات الحكومية، وتميزت بصورة خاصة بالخدمات النوعية التي توفرها لمنخرطيها، والتي عمقت من حدة التفاوت بين القطاعات، بل هذا التفاوت بقي قائما بين القطاعات التي توفرت لها هذه النوعية من المؤسسات نفسها.

لذا، فإن الإشكال يكمن في غياب سياسة اجتماعية منسجمة بقطاع الوظيفة العمومية، تركز بالإضافة إلى التفاوت في الأجور والتعويضات بين القطاعات الحكومية تفاوتات أخرى في الخدمات الاجتماعية الأساسية والتكميلية.

إن هذه المبادرة التشريعية الرامية إلى إضفاء موظفي ومستخدمي الإدارات العمومية الذين ظلوا خارج هذا النمط الجديد لتوفير خدمات اجتماعية نوعية تبقى مهمة لكنها غير كافية، إذ يجب أن تحمل من طرف الحكومة التي عليها أن تتحمل مسؤوليتها كاملة في إصلاح هذا العطب الذي لحق بقطاع الوظيفة العمومية الذي خرج من اهتمام الحكومة حد النسيان والتهميش، إن إصلاح هذا الوضع المحتل يتطلب تقييما شاملا لأداء هذه المؤسسات المحدثه وتحسين حكامتها ودمقرطة تديرها.

والسلام عليكم ورحمة الله.

#### (7) مداخلة المستشار السيد خالد السطحي، باسم مستشاري الاتحاد الوطني

#### للشغل بالمغرب:

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على "مقترح قانون يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية".

وفي البداية، لا بد من شكر الحكومة على التجاوب مع مقترح القانون الذي تقدم به الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين لتجاوز الخصائص الحاصل في الخدمات الاجتماعية المقدمة لموظفي وأعوان الإدارات